

الصحيحة الدال على الجواز كما تقر بالان فيه اطلاق <sup>الوقت</sup> واحدة  
عن عمر و صيفه وبه فارق نيب القصر فيما لا  
وجدت نفسه كراهة الجمع او شك في جوازه او كان  
من يقدم به فيسب له الجمع ففيها ترت القصر او كان  
يصلى منفرد الوتر الجمع وفي جماعة لو جمع فالافضل  
الجمع ايضا لا سيما على فضيلة لم يشتمل عليها ترك  
الجمع ومثل الجماعة في ذلك سائر القضايا المتعلقة  
بالصلاة حتى اقتربت صلاة في الجمع بكمال ولو ترك  
الجمع لفوات ذلك الكمال كان الجمع افضل والا افضل  
للمسافر الحاج جمع القصر يقدم بما يسجد عنه وجمع  
المشايخ فيها تاخير بمزدلفة ان كان يصلها قبل  
مضي وقت الاخير للمشا للاستماع فيها وفي ذلك  
صورت كثيره وشروط جمع التقديم اربعة الاول البدء  
بالاول للاستماع ولانه الثانية تابعة فلا يتقدم على  
مشيوعها فلو قدم الاول وبان فسادها فسدت  
الثانية والثاني نية الجمع فيها ولو مع السلام منها  
او بعد نية الترك بان نواه ثم نوى تركه ثم نواه  
تتم للتقديم المشروع عنه التقديم سواء اوعينا وقارا  
القصر يان يلزم من تاخر نية عنه الاحرام تاوي جزء  
على النمام والثالث المواالات فيها والفضل للاستماع  
في الجمع بمرة وقياسا عليه في غير ذلك ولانه الجمع  
يجعلها

١١٨  
يجعلها كصلاة واحدة فوجب للمواالات كركعات الصلاة  
والا يفضل الفصل بمرة يسير عرفا ولو لغير شغل بجلا  
الطول عرفا ولو يقدم كسبه وانما ومن صلاة كعنين  
والرابع دوام السفر من حيث الاحرام بالاولى الى تمام الاحرام  
بالثانية فالا قائمة قبل الاحرام بها بطاقة للجمع لزوال  
العند ولا يشترط في جمع التاخير شرط من الشرط الثالث  
الاول لكنها استت حين وانما الذي يشترط في جمع التاخير  
شيثان فالا اول شرط الجواز التاخير وكونه الاول ازاد  
وهو نية قبل خروج وقت الاولى ويجزئ بالنسبة  
الى الاداء تاخير النية الى زمن لو كان يقدر بمرة اوتيا  
الجواز فشرطه ان ينوي وقد بقي من وقت الاولى ما يسمى  
واكثر والاعصى وانه كانت اداء وعلى الاول يجل عبارة  
الروضه واصلها وعلى الثاني يجل عبارة المجموع عنه  
فلا تتأني في بيها العبارات خلاف المز ظنه والثاني شرط  
لكونه الاولى اداء وهو دوام السفر الى تمامها الى الثانية  
والا يبدؤ الى ذلك بان اقام ولو في اثنائها صارف  
الاولى وهي الظهور فرضا لانها تابعة للاستماع في الاداء  
للعند وقد زال قبل تمامها وقضيتها ان لو قدم الثانية  
واقام في اثنائها الاولى لا يكون فرضا لوجود العند في جميع  
المتبوعه وهو ما اعتمد الا سنوى كدر خال الفه بعض شرايع  
الحاوي ويجوز الجمع بالمطر تقدم بما لانا تاخير لان استدانه